مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الرابع والعشرون **1441هـ/2020م** **العدد السابع والأربعون**

رئيس التَّحرير

أ. د. نصر الدين إبراهيم أحمد حسين

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. د. محمَّد سعدو الجرف

أ. د. جمال أحمد بشير بادي

أ. د. وليد فكري فارس

أ. د. مجدي حاج إبراهيم

أ. د. عاصم شحادة علي

أ. د. جودي فارس البطاينة

أ. م. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

د. فطمير شيخو

د. همام الطباع

المصحّح اللُّغوي

د. أدهم محمد علي حموية

المساعد الإداري

أيدا حياتي بنت محمد سندي

الهيئة الاستشارية

محمد كمال حسن ـــــ ماليزيا
محمد نور منوطي ـــــ ماليزيا
عبد الحميد أبو سليمان - السعودية
عماد الدين خليل ـــــ العراق
يوسف القرضاوي ـــــ قطر
فكرت كارتشيك ـــــ البوسنة
محمد بن نصر ـــــ فرنسا
عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا
بلقيس أبو بكر ـــــ ماليزيا
عبد الرحيم علي ـــــ السودان
رزالي حاج نووي ـــــ ماليزيا
نصر محمد عارف ـــــ مصر
طه عبد الرحمن ـــــ المغرب
عبد المجيد النجار ـــــ تونس
فتحي ملكاوي - الأردن

Advisory Board

Mohd. Kamal Hassan, Malaysia
Muhammad Nur Manuty, Malaysia
AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia
Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar
Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France
Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Balqis Abu Bakar, Malaysia
Abdul Rahim Ali, Sudan
Razali Hj. Nawawi, Malaysia
Nasr Mohammad Arif, Egypt
Taha Abderrahmane, Morocco
Abdelmajid Najjar, Tunisia
Fathi Malkawi, Jordan

© 2020 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609

مراسلات المجلة Correspondence

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الرابع والعشرون	1441هـ/2020م	العدد السابع والأربعون

المحتويات

كلمة التَّحرير	هيئة التَّحرير	5 - 8
بحوث ودراسات		
■ الاعتراف بالذنب في ضوء القرآن الكريم	علي محمد إبراهيم شهاب	9 - 25
■ الخطاب العقدي في فضاء العولمة الإعلامية	حسن بن محمد الأسمري	27 -56
■ الصورة الجزئيَّة في أدب العودة في الشعر الفلسطيني المعاصر	نصر الدين إبراهيم أحمد حسين ومريم مخلص يحيى برزق	57 -91
■ تحقيق مفهوم "الفتنة" في سياق الثورات العربية: سوريا أنموذجًا	بشار بكور	93 - 133
■ تقويم أسئلة الأدب والنصوص في الشهادة الدينية العالية الماليزية في ضوء مستويات بلوم المعرفية: دراسة وصفية	توفيق بن إسماعيل وعبد الغفور بن رسلان ومحمد صبري شهرير	135 - 160
■ حُكم تجسيد الصحابة في الوسائط المتعددة: دراسة فقهية تحليلية	مبارك الهاجري وحسام الدين إبراهيم الصيفي وحسن إبراهيم الهنداوي	161 - 188
■ دور الحرية في نهضة الأمة عند مالك بن نبي: دراسة تحليلية	عبد الحميد محمد علي زرؤم والحاج منتا درامي	189 - 210
■ الاستدلال الخاطئ بنصوص النقاد وأقوالهم في الجرح والتعديل	عطا الله محمد العتيبي	211 -232

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

قواعد النشر وطريقة التوثيق في مجلة التجديد

التجديد مجلّة محكمة يتم قرار النشر فيها بناءً على توصية محكَّمين اثنين على الأقل من أصحاب الاختصاص.

1. أن يتَّسم البحث بالجدة والأصالة والموضوعية، مع التعهد بأنه لم يسبق إرسالُه للنشر في مجلة أُخرى أو جزءًا من كتاب.
2. يُذكر اسم الباحث في المتن، وفي الحاشية درجتُه العلميةُ وتخصُّصه ومكانُ عملِه وبريدُه الإلكتروني.
3. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث 25% (مع استثناء المصادر والمراجع)، ويُرفق الباحث إثبات ذلك من موقع Turnitin.
4. أن يكون عدد كلمات البحث ما بين 5000-7000 كلمة؛ إضافة إلى ملخص للبحث ما بين 200-250 كلمة، وترجمته إلى الإنجليزية، وعدد صفحات البحث ما بين 15-30 صفحة بما فيها الحواشي والمراجع.
5. يُكتب البحث بخط Traditional Arabic (16) للمتن و(12) للحواشي، وتُكتب الكلمات اللاتينية والمراجع الأجنبية بخط Times New Roman (12) للمتن و(١٠) للحواشي.
6. تُكتب الآياتُ القرآنيةُ مضبوطةً بالشكل بالخط Traditional Arabic، وبين قوسين مزهرين، ولا تُدرج من برنامج مصحف المدينة الإلكتروني أو ما يُماثله، ويليها توثيقها في المتن نفسه بين قوسين مضلعين؛ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1].
7. الحواشي جديدة في كل صفحة، وأرقامها بعد علامات الترقيم ولا توضع بين هلالين أو تُدرج علامات ترقيم بعدها.
8. يُرسل البحث في ملفين؛ أحدهما Microsoft Word، والآخر PDF، إلى البريد الإلكتروني: tajdidiium@iium.edu.my.
9. تحتفظ هيئة تحرير مجلة التجديد بحقِّها في رَفْضِ إرسال أيِّ بحثٍ إلى المحكِّمين ما لم يستوفِ الشروط السابقة، أو ما لم يوثَّق البحث وفق **طريقة التوثيق المعتمدة** كما يأتي:

(أ) يُوثَّق المرجع لأول مرة؛ وفق ما يأتي:

الكتب: المؤلف، العنوان **بخط غليظ** (مكان النشر: الناشر، رقم الطبعة، التاريخ)، ج، ص.

مثال: الشافعي، محمد بن إدريس، **الأم**، (بيروت: دار المعرفة، ط1، د.ت)، ج2، ص214.

الدوريات: المؤلف، العنوان "بين علامتي تنصيص"، اسم المجلة **بخط غليظ**، محلُّ إصدارها، المجلد (م)، العدد (ع)، السنة، ص.

مثال: نور الهدى لوشن، "إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق"، **مجلة التجديد**، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، م8، ع16، 2004م، ص159.

الأوراق البحثية: المؤلف، العنوان "بين علامتي تنصيص"، اسم الندوة أو المؤتمر **بخط غليظ**، المكان، الزمان.

مثال: غالية بوهدة، "الأبعاد المقاصدية في تفعيل الحوكمة الرشيدة"، **المؤتمر العالمي السادس لمقاصد الشريعة**، كوالالمبور: 21-23 فبراير 2017م.

المواقع الإلكترونية: المؤلف، العنوان "بين علامتي تنصيص"، اسم الموقع **بخط غليظ**، تاريخ الاطلاع، الرابط.

مثال: خالد أبو عمشة، "النحو الموضوعي"، **الجزيرة – تعلُّم العربية**، 10 أكتوبر 2019م، (الرابط).

(ب) عند تكرار المرجع في الحاشية اللاحقة مباشرة؛ يُكتب: المرجع السابق، ج، ص.

(ج) عند تكرار المرجع في الحاشية اللاحقة مباشرة بجزئه وصفحته نفسيهما؛ يُكتب: السابق نفسه.

(د) عند تكرار المرجع في موضع آخر؛ يُكتب: شهرة المؤلف، عنوان المرجع **بخط غليظ** (مختصرًا إن أمكن)، ج، ص.

(هـ) يُوثَّق الحديث النبوي كما يأتي: **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب: "هل يشتري صدقته؟"، ج2، ص85، وإذا كان الحديث مخرجًا من غير الصحيحين تُذكر درجته.

(و) تُوثَّق المراجع الأجنبية وفق نظام Chicago.

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 24، العدد 47 (2020/1441) 211-232
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

الاستدلال الخاطئ بنصوص النقاد وأقوالهم في الجرح والتعديل

Wrong Reasoning by Texts and Sayings of Critics in Crediting and Discrediting (*al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*)

Kesimpulan yang Salah dengan Teks dan Ucapan Pengkritik dalam al-Jarḥ wa al-Ta'dīl

عطا الله محمد العتيبي*

ملخص البحث

تُعدُّ نصوص النقاد وأقوالهم المستند الأول الذي يعتمد عليه المشتغلون بعلم الحديث قديمًا وحديثًا، ولا سيما في الجرح والتعديل، لذلك نالت أهمية كبرى لدى أهل العلم، وهذه النصوص والأقوال عرضة لئلا تكون سليمة أو ثابتة، فيتناولها بعضهم ويستدل بها على ما فيها من الخطأ أو فقد الثبوت، فينتج خطأ في الأحكام، وخطأ في الاستدلال، ويترتب عليهما أمر أعظم هو العمل، وقد تناولت في هذا البحث طريقة التعامل مع النصوص والأقوال مع ذكر صور الخطأ فيها بذكر أمثلتها، ثم تحليل هذه الأمثلة بذكر منشأ الخطأ فيها، وطرق الكشف عنه، وأسبابه، وعلاقة نصوص النقاد في الجرح والتعديل بسائر فروع علم الحديث، وقد توصلت إلى نتائج مهمة؛ منها: طريقة التعامل مع النصوص بالتدقيق بمكانة القائل، ونسبة القول إليه، وسلامة النص، وفهم دلالته، ومعرفة منشأ الخطأ، فقد يكون من النقاد، أو الناقلين عنهم، أو النسخ والكتب، ويُكشف عنها، باعتراف الناقد، أو إمام معتبر، أو مقارنة النصوص.

الكلمات المفتاحية: النصوص، الأقوال، النقاد، الجرح، التعديل، الأحكام.

* دكتوراة في الحديث الشريف وعلومه، معلم في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، البريد الإلكتروني: attano87@gmail.com

Abstract

The critics' opinions are taken as a primary ground on which the old and modern scholars depend, particularly those working on *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl* (crediting and discrediting) topic. Thus, it secured a high place with the people of knowledge. However, such opinions are vulnerable to the invalidity threat, on this basis some scholars taken it as proof to indicate a wrong act, as a result a flaw in judgment and reasoning is emerged. In this study I examined the issue of how to deal with the texts and sayings together with showing the mistaken forms by giving examples and analyzing the same, and the relation existed between the critics' opinions on *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl* issue, and the other branches of Hadith. In conclusion, I found certain vital results including how to deal with the texts in terms of diagnosing the stature of the speaker and the integrity of the text, the origin of the faults for it may be ascribed to a critic, a narrator, copies or books, it is unveiled by the confession of a critic, good imam or by comparison of texts.

Keywords: Texts, sayings, critics, *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl,* rule.

Abstrak

Teks dan ucapan para pengkritik adalah dokumen utama di mana ulama lama dan moden bergantung terutama dalam *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*. Oleh itu, ia mempunyai kepentingan yang besar di kalangan para ulama. Namun, pendapat tersebut terdedah kepada kesalahan dan ketidaktetapan, atas dasar ini beberapa sarjana menganggapnya sebagai bukti untuk menunjukkan tindakan yang salah dan mengakibatkan kesilapan dalam penghakiman. Dalam penyelidikan ini, saya membahas kaedah berinteraksi dengan teks dan ucapan dengan menyebut kesalahan di dalamnya dan mendatangkan contoh, kemudian menganalisis contoh-contoh ini dengan menyebutkan asas kesalahan di dalamnya, kaedah untuk mengungkapkannya, sebab-sebabnya, dan hubungan teks pengkritik dalam *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl* pada semua cabang ilmu hadis yang lain. Hasil kajian yang diperolehi ialah kaedah berinteraksi dengan teks dengan memeriksa kedudukan orang yang mengatakannya, peratusan mengatakan kepadanya, integriti teks, memahami kepentingannya, dan mengetahui asal-usul kesalahan, mungkin dari pengkritik, atau mereka yang menyebarkannya, atau salinan dan buku, dan ia dinyatakan dengan pengakuan pengkritik, atau imam yang muktabar, atau perbandingan teks.

Kata kunci: Teks, ucapan, pengkritik, *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*, hukum.

مقدمة

هيأ الله سبحانه للسُّنَّة مكانة عظيمة، ومنزلة جليلة، وقد نال المشتغلون بها الشرف العظيم لقاء جهدهم المبذول، وسعيهم الدائم للحفاظ عليها نقية صافية، فورثوا نصوصًا كثيرة وأقوالاً عدة نجدها مبثوثة في كتب الرجال والعلل والشروح، ولا شك في أن هذه النصوص والأقوال مهمة جدًّا، فهي اللبنة الأولى للحُكم على الرواة والرواية.

ولا تختلف هذه النصوص والأقوال عن غيرها في أهمية التأكد من ثبوتها؛ لما يترتب عليها من أحكام وآثار في علم الحديث في المقام الأول، ثم ما يلتحق بها من علوم الشريعة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ **جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ** فَتَبَيَّنُوا **أَنْ** تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]، فهذه النصوص عرضة للخطأ وعدم السلامة، لذلك اخترت دراسة نصوص النقاد وأقوالهم في فرع من فروع علم الحديث الشريف؛ هو علم الجرح والتعديل؛ لبيان ماهية الخطأ فيها، وخطورة ترك التثبت منها قبل الاستدلال.

وإن في دراسة نصوص النقاد وأقوالهم فوائد عدة؛ منها: معرفة الأئمة الذين يؤخذ بقولهم في هذا العلم، والتأكد من ثبوت النصوص والأقوال وسلامتها للاستدلال بها، وتوجيه النصوص والأقوال ومعرفة المقاصد منها؛ لإنزالها في مواضعها، وفي سبر هذه النصوص والأقوال حماية للسُّنَّة وصيانة لعلم الحديث.

مدخل مصطلحي

يحسن أولاً التعريف بمفردات عنوان البحث لغةً واصطلاحًا؛ للوقوف على الفروق الدقيقة بينها والعلاقات فيما بينها؛ وفق ما يأتي:

أما **النص** فهو التَّوقِيفُ، و"النَّصُّ التَّعْيِينُ على شَيْءٍ مَا، وَكُلُّ ذلِكَ مَجَازٌ من النَّصِّ، بِمَعْنَى الرَّفْعِ والظُّهُورِ؛ قلْتُ: وَمِنْه أُخِذَ نَصُّ القُرْآنِ والحَدِيثِ، وَهُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ على مَعْنًى لَا يَحْتَملُ غيْرَهُ، وقِيلَ: نَصُّ القُرْآنِ والسُّنَّةِ؛ مَا دَلَّ ظَاهِرُ لَفْظِهِمَا عَلَيْه مِن الأَحْكَام، وَكَذَا نَصُّ الفُقَهَاءِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الدَّلِيلِ، بضَرْبٍ من المجَازِ، كَمَا يَظْهَرُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ"،[1] وقيل: "صِيغَة الْكَلَام الْأَصْلِيَّة الَّتِي وَردت من الْمُؤلف، وَمَا لَا يحْتَمل إِلَّا معنى وَاحِدًا، أَو لَا يحْتَمل التَّأْوِيل، وَمِنْه قَوْلهم: لَا اجْتِهَاد مَعَ النَّص".[2]

---

[1] الزبيدي، محمد بن محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق جمع من المحققين، (الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت)، مادة (نصص).

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، (القاهرة، دار الدعوة، د.ط، د.ت)، مادة (النص).

وأما **القول** فهو الكَلامُ، أو "كُلُّ لَفْظٍ مَذَلَ به اللِسانُ، تامًّا أو ناقِصًا"،[1] وقيل: "الْكَلَام الرأي والمعتقد".[2]

وأما **النقاد** فمن النقد، وهو "تَمْيِيزُ الدَّارهِمِ وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا، وكَذَا تَمييزُ غَيْرِها، كالتَّنْقَادِ والتَّنَقُّدِ، وَقد نَقَدها ينْقُدُها نَقْدًا، وانْتَقَدها، وتَنَقَّدها، إِذا مَيَّزَ جَيِّدها مِن رَدِيئها"،[3] فالناقد هو الخبير المتمرس في فنه، والحاذق البارع فيه.

وأما **الجرح** لغةً فهو من "جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحًا؛ أَثَّرَ فِيهِ بِالسِّلَاحِ... وَالِاسْمُ الجُرْح، بِالضَّمِّ"،[4] واصطلاحًا "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها".[5]

وأما **التعديل** لغةً فهو "التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره"؛[6] قال ابن منظور: "عدَلَ الشيءَ يَعْدِلُه عَدْلاً وعَادَله؛ وازَنَه، وعَادَلْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وعَدَلْت فُلَانًا بِفُلَانٍ إِذا سَوَّيْت بَيْنَهُمَا، وتَعْدِيلُ الشَّيء تقويمُه"،[7] واصطلاحًا "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي قبول روايته".[8]

وعليه فإن **نصوص النقاد وأقوالهم في الجرح والتعديل** هي العبارات التي وردت عن هؤلاء الخبراء المتمرسين، وجاءت بعد فحصهم وتمحيصهم حالَ المتكلم فيه؛ من خلال النظر في عدالتهم وضبطهم، وما يترتب عليها من آثار في الرواية.

---

[1] الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م)، مادة (قول).

[2] **المعجم الوسيط**، مادة (القول).

[3] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مادة (نقد)؛ الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (نقد).

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، مادة (جرح)؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مادة (جرح).

[5] العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد، **ضوابط الجرح والتعديل**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، د.ت)، ج1، ص21.

[6] محمد بن محمد أبو شَهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)، ج1، ص385.

[7] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عدل).

[8] العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ج1، ص22.

وأما **الاستدلال** فهو من الدليل؛ أي "ما يُستدَلُّ به"،[1] وهو من باب (استفعلتُ الشَّيْء)؛ إذا طلبتُه،[2] فيكون الاستدلال طَلَبَ وجه الدلالة من الدليل وإنزالَهُ على وجهه الصحيح.

أهمية التأكد من ثبوت نصوص النقاد وأقوالهم

نصوص النقاد وأقوالهم في علم الحديث مهمة جدًّا، والتأكد من ثبوتها عنهم في الأهمية ذاتها؛ إذ تبنى عليها أحكام على الرواة والمرويات، وفقدُ ثبوتها يغير أحكامًا كثيرة؛ في الرجال جرحًا وتعديلاً، وفي المرويات تصحيحًا وتضعيفًا.

ولا مبالغة إن قلت إن هذه النصوص والأقوال أُسُّ علم الحديث وركنه المتين؛ لذلك اهتم المشتغلون بهذا العلم بتلقي هذه النصوص بأسانيدها شأنها شأن نصوص الشريعة، فعن محمد بن سيرين قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"،[3] وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدثك؛ يبقى".[4]

ولتتضح هذه الأهمية، فإن هذه النصوص في حال التأكد من ثبوتها ستتبعها سلسلة علمية معروفة، فالحكم على الراوي يتبعه حكم على روايته، فيتبعه حكم شرعي، لذلك لا يمكن التهاون في التأكد من ثبوت هذه النصوص والأقوال، وسلامتها من الأخطاء، وفهمها على المعنى المراد منها، وسأعرض بعض الأمثلة لبيان حال المتقدمين وتثبُّتهم من

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (دلل)؛ الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (دلل).

[2] ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1996م)، ج4، ص311.

[3] مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ج1، ص14.

[4] الترمذي، محمد بن عيسى، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ط، د.ت)، ج6، ص235.

النصوص مع الأئمة.

قال البرذعي لأبي زُرعة: "سَلْم بن سالم كيف هو؟ فقال: أخبرني بعض الخراسانيين، قال سمعت ابن المبارك يقول: اتق حيَّات سَلْم بن سالم لا تلسعك، فقلت: تحفظ من حدثك؟ فقال: نعم هو إنسان لا أرضاه، قلت: من هو؟ قال: أبو الصَّلَت الهَرَوي"،[1] فالبَرْذَعي هنا يتأكد من شيخه عن هذا النص من خلال تعرُّف ناقله، أهو ثقة أم لا، وهل يؤخذ بكلامه أم يُترك؟

وقال الدُوري: "سمعت يحيى يقول: محمد بن ثابت الذي يحدث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم بصري، وهو ضعيف، قلت ليحيى: أليس قلت مرة ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط"،[2] وهنا الدُوري يسأل شيخه عن قوله ويراجعه فيه، فتبين له أن لا ثبوت للنص.

وقال المروذي عن الإمام أحمد: "وَسَأَلته عَن أبي بكر الْأَثْرَم، قلت: نهيت أَن يكْتب عَنهُ، قَالَ: لم أقل إِنَّه لَا يكْتب عَنهُ الحَدِيث، إِنَّمَا أكره هَذَا الْمسَائِل"،[3] فبين الإمام أحمد موقفه وفسر مقصده.

وأمثلة سؤال التلاميذ مشايخهم وتثبُّتهم من أقوالهم كثيرة، وسيأتي مزيد ذكر لها.

أمثلة عدم ثبوت نصوص النقاد وأقوالهم

النصوص الواردة عن النقاد كثيرة متنوعة، ومن يمعن النظر فيها والتعليقات عليها تتضح له أمثلة عدم ثبوت النص، وأنها تعود إلى أربعة أمور،[4] لذلك لا بُدَّ من التأكد والتنبه إلى

---

[1] سعدي بن مهدي الهاشمي، **أسئلة البرذعي لأبي زرعة**، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، د.ط، 1982م)، ج2، ص533.

[2] يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (الرياض: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1979م)، ج4، ص310.

[3] ابن حنبل، أحمد بن محمد، **العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي)**، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1409هـ)، ج1، ص130.

[4] إبراهيم بن عبد الله اللاحم، **الجرح والتعديل**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2003م)، ج1، ص304.

هذه الأمور قبل الاستدلال والاستشهاد بالنصوص والأقوال؛ لتجنب الوقوع في هذه الأخطاء، ومن الممكن تقسيمها إلى قسمين:

أولاً: ما يتعلق بأهلية قائل النص ونسبته إليه

1. **أهلية قائل النص:** من المهم جدًّا لإثبات النصوص والأقوال؛ النظر إلى مكانة قائليها، ومدى اعتبار أقوالهم في الجرح والتعديل، فليس كل أحد يؤخذ قوله في الرجال، وإنما هناك اعتبارات لا بُدَّ من التنبه إليها في الاستدلال بقول الناقد؛ وإذا اختل أي من هذه الاعتبارات، ووُجد ما يقدح في مكانة الناقد؛ لم يكن قوله محلاً للاستشهاد، وليس له ثبوت مقابل أقوال النقاد المعتبرين.

قال ابن أبي حاتم: "وقد كان من أكابر المحدثين وأجلَّتهم من يتكلم في الرواة، فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، قال الإمام علي بن المديني، وهو من أئمة هذا الشأن: أبو نُعَيم وعَفَّان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقد وقعوا فيه؛ أبو نُعَيم وعَفَّان من الأجلَّة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما".[1]

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما قاله شُعْبة في سعد بن إبراهيم الزهري المدني: "مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَوْقَعَ فِي رِجَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ؛ مَا كُنْتُ أَرْفَعُ لَهُ رَجُلاً مِنْهُمْ إِلَّا كَذَّبَهُ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ أَهْلَ المدينة قتلوا عثمان".[2]

وقد قال ابن حجر: "وينبغي ألا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يُقبل جرح من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدث، كما لا تقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر، فأطلق التزكية... وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح

---

[1] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، (بيروت،:دار إحياء التراث العربي، ط1، 1952م)، ج1، ص3.

[2] الفَسَوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1981م)، ج3، ص31؛ وكيع، محمد بن خلف، **أخبار القضاة**، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1947م)، ج1، ص167.

والتعديل، فإنه إن عدَّل بغير تثبُّت، كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثًا وهو يظن أنه كذبٌ، وإن جرَّح بغير تحرُّز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيرًا قديمًا وحديثًا".[1]

فهذه الأمثلة تبين أن الأئمة تعاملوا مع مكانة قائل النص، فلعل له أسبابًا غير علمية أو منطقية تحمله على الجرح أو التعديل.

2. **نسبة النص إلى قائله:** بعد النظر إلى مكانة القائل؛ من المهم جدًّا النظر في نسبة القول إلى قائله، فإن ثبت أُخذ به، وإلا فإنه لا يثبت، ولا اعتبار له، ومن صور عدم ثبوت النص نفي الناقد عنه هذا النص، أو أن ينفي أحدهم القول عن الناقد.

ومثاله ما جاء في ترجمة محمد بن ثابت العَبْدي، قال الدُوري: "سمعت يحيى يقول: محمد بن ثابت الذي يحدث عن نافع عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في التيمم بصري، وهو ضعيف، قلت ليحيى: أليس قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط"،[2] فهنا نفى ابن معين أنه قال عنه: "ليس به بأس"، وإنما الثابت عنه قوله: "ليس بشيء".[3]

ثانيًا: ما يتعلق بالنص من حيث السلامة والدلالة

1. **سلامة النص:** بعد النظر في مكانة القائل وصحة نسبة القول إليه؛ لا بُدَّ من التأكد من سلامة النص، فيكون سليمًا سندًا ومتنًا، ومن صوره:

أ. العلة في الناقل عن الناقد كضعف السند، أو انقطاع فيه، أو مخالفة الثقات، أو التفرد، أو خطأ الثقة، وغيرها من هذه العلل وأسباب الرد.

---

[1] العسقلاني، أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط1، 1422هـ)، ج1، ص177.

[2] **تاريخ ابن معين**، ج4، ص310.

[3] المصدر السابق، ج4، ص205.

فمثاله في الضعف ما قاله ابن عَدي: "حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زيد الطَّبَرِي، حَدَّثَنا مُحَمد بن يُونُس بن موسى، سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدْيَنِيِّ يَقُولُ: لو لم يحدث شبَّاب كان خيرًا له... قال الشيخ: ولاَ أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني: لو لم يحدث شبَّاب كان خيرًا له؛ صحيحة أم لا، قال ابنُ عَدِي: إنما يروي عن علي المديني الكُدَيمي، والكُدَيمي لا شيء".[1]

ومن أمثلة مخالفة الثقات ما قاله ابن أبي حاتم: "اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مُبارك بن فَضَالَة والرَّبيع بن صَبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما، محفوظًا عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه".[2]

ومثال التفرد ما قاله ابن مُحْرِز: "وسمعت يحيى، وقلت له: حدث شُعبة عن الحسن، قال: كان أبو وائل مختلطًا من حسن؟ قال: ابن عمرو؛ يعني الفُقَيمي، فقلت: هذا محفوظ عن شُعبة؟ قال: ما ذكره عنه أحد إلا علي بن الجَعد".[3]

ومثال خطأ الثقة ما قاله الذهبي في ترجمة إسماعيل بن رافع المدني بعد أن ذكر أقوال النقاد في تضعيفه: "ومن تلبيس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم، قال: وسمعت محمدًا – يعنى البخاري – يقول: هو ثقة مقارب الحديث".[4]

ب. الأخطاء الواردة من المتعاملين مع النصوص، كالسقط والتحريف والتصحيف في النسخ، أو الخطأ في تعيين الراوي المتكلم فيه، أو الخطأ في تعيين قائل النص.

---

[1] عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ج3، ص517.

[2] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج8، ص339.

[3] يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)**، تحقيق: محمد كامل القصار، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ط1، 1985م)، ج1، ص143.

[4] الذهبي، محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1963م)، ج1، ص227.

ومثاله ما جاء في أسئلة البَرْذَعي: "وسمعت أبا زرعة يقول: سماع يونس بن أبي إسحاق، وزكريا، وزهير عن أبي إسحاق؛ بعد الاختلاط"،[1] أما ابن رجب فقد نقل النص كاملاً، فتبين السقط فيه، فقال: "وقال أبو عثمان البَرْذَعي: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت ابن نُمير يقول: سماع يونس، وزكريا، وزهير؛ من أبي إسحاق بعد الاختلاط".[2]

ومن الأمثلة أيضًا ما جاء في ترجمة عبد الواحد بن زياد، فقد روى العُقَيَّلي عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال: "سألت يحيى عن عبد الواحد بن زياد، فقال: ليس بشيء"،[3] ولكن الاسم تصحف على العُقَيَّلي، فقد جاء عن الدارمي أنه عبد الواحد بن زيد، وليس زياد،[4] وقد روى العقيلي أيضًا من طريق عباس الدوري قول يحيى بن معين في عبد الواحد بن زيد، فقال: "ليس بشيء".[5]

ومن أمثلة خطأ تعيين الراوي المتكلم فيه؛ ما نقله المزي عن أبي عُبيد الآجُرِّي، ثم تعقبه، فقال: "وقال أبو عُبيد الآجُرِّي: سألت أبا داود عن عُمر بن عطاء الذي روى عنه ابن جُريج، قال: هذا عمر بن عطاء بن أبي الخُوار، بلغني عن يحيى أنه ضعفه، ثم عقب المزّي: كذا قال، والمحفوظ: عن يحيى أنه وثقه وضعف الذي بعده"، والذي بعده هو عمر بن عطاء بن وَراز.[6]

---

[1] الهاشمي، **أسئلة البرذعي لأبي زرعة**، ج2، ص347.

[2] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (عمان: مكتبة المنار، ط1، 1987م)، ج2، ص710.

[3] العقيلي، محمد بن عمرو، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، 1984م)، ج3، ص55.

[4] يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ط، د.ت)، ج1، ص147.

[5] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج3، ص54.

[6] المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م)، ج21، ص462.

وهذا الخطأ في تعيين الراوي وارد الوقوع من الباحثين المعاصرين، ومنه ما نقله إبراهيم اللاحم عن بعض الباحثين الذي نقل قول يعقوب بن سفيان في سُهيل بن ذَكْوان الواسِطِي؛ إنه ضعيف، ووضعه في ترجمة سُهيل بن أبي صالح ذَكْوان السَّمَّان.[1]

ومن أمثلة خطأ تعيين قائل النص؛ ما قاله الذهبي: "وذكر الأزْدي، عن سفيان الثوري بلا إسناد، قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بينًا، كان من أسرق الناس لحديث جيد – ثم تعقب الذهبي هذه العبارة – قلت: أبو أسامة لم أورده لشيء فيه، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل"،[2] وتعقب ابن حجر الذهبي في نقله هذا، وبيّن أن الأزدي ذكره بإسناده عن سفيان بن وكيع لا الثوري، فقال: "وسفيان بن وَكيع هذا ضعيف لا يُعتدُّ به، كما لا يُعتدُّ بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد، وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي؛ ابن وكيع، فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري، فصار يتعجب من ذلك، ثم قال إنه قول باطل".[3]

وهذه الحالة أيضًا تقع من الباحثين المعاصرين؛ كما نقل إبراهيم اللاحم ما فعله بعض الباحثين مع نصِّ عبد الله بن أحمد: "حدثنِي أبي قَالَ: حَدثنَا عَفَّان قَالَ: حَدثنَا مُبارك بن فَضَالة قَالَ: سَمِعت الْحسن يَقُول: حَدثنِي عبد الله بن قُدامَة عَن السَّعْدِيّ – وَكَانَ السَّعْدِيّ امْرأ صدق–"؛[4] أن أحمد حسّن حال السَّعْدِيّ، والعبارة واضحة بأنها ليست من أحمد، ولكنها قد تكون من الحسن أو عبد الله بن قُدامَة.[5]

---

[1] اللاحم، **الجرح والتعديل**، ج1، ص336.

[2] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج1، ص588.

[3] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ج1، ص399.

[4] ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج2، ص80.

[5] اللاحم، **الجرح والتعديل**، ج1، ص339.

ج. تعارض أقوال الناقد نفسه بسبب الناقلين عنه، أو تغير اجتهاده في الراوي؛ قال ابن أبي حاتم: "ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم، فحذفنا تناقُض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم".[1]

ومثاله قول البَرْذَعي: "وسمعت أبا زرعة يقول: هشام بن سعد واهي الحديث، أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجلُّ من هذا الوزن، فتفكَّرت فيما قال أبو زرعة، فوجدت في حديثه وهمًا كبيرًا".[2]

ومن أمثلته أيضًا ما قاله الدُوري: "سألت يحيى عن كَهْمَس بن الحسن فقال: ثقة"،[3] وكذلك قال أبو بكر بن أبي خيثمة،[4] وقال الذهبي في ترجمة كَهْمَس: "وقال الأزْدي: قال ابن معين: ضعيف، كذا نقله أبو العباس النباتي ولم يسنده الأزْدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع، لا سيما وأحمد يقول في كَهْمَس: ثقة وزيادة".[5]

ومن أمثلة تغيُّر اجتهاد الناقد ما قاله أحمد: "وَسمعت عَفَّان قَالَ: كَانُوا يذكرُونَ ليزِيد بن زُرَيْع عبد الْوَاحِد بن زِيَاد فَيَقُول: من هَذَا الْكذَّاب الَّذِي يحدث عَن يُونُس لَا أعرفهُ، قَالَ: فَلَقِيَهُ يَوْمًا فِي بعض الطَّرِيق، فَقيل لَهُ: هَذَا عبد الْوَاحِد بن زِيَاد، فَقَالَ: هَذَا كَانَ جليسنا عِنْد يُونُس، فَقَالُوا: هَذَا عبد الْوَاحِد بن زِيَاد".[6]

2. دلالة النص: بعد التأكد من مكانة الناقد، وصحة نسبة القول إليه، وسلامة النص سندًا ومتنًا؛ يأتي فهم دلالة النص، والاستدلال به كما ينبغي، ويندرج تحته حالات عدة تُبين أن للنص دلالات أُخرى وإن كان ثابتًا، ومن هذه الحالات:

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج1، ص12.

[2] الهاشمي، **أسئلة البَرْذَعي لأبي زرعة**، ج2، ص392.

[3] **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، ج4، ص83 .

[4] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج7، ص170.

[5] الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص416.

[6] ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج1، ص355.

أ. بيان الناقد المعنى المراد من قوله، ومثاله ما رواه علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان، فقال: "ذكرت له حديثًا عن مروان الفَزاري عن إسماعيل بن أبي خالد، فاستحسنه، فقلت له: يا أبا سعيد؛ أليس كنت – أي لا تأمر بالكتابة عنه –؟ قال: لا ليس هكذا، مروان إذا حدثك عن ثقة فهو ثقة، فاكتب عنه، وإن حدثك عمن لا تعرف فدعه لا تكتب".[1]

ب. الالتباس في الرواة جمعًا وتفريقًا، وهو أن تلتبس الأسماء على الناقد، فيجعل الراوي الواحد اثنين، أو الراويين واحدًا، والإشكال في هذه الحالة أن قول الناقد وإن كان ثابتًا فإن دلالته لا تثبت بسبب هذا الالتباس، ولا يمكن الأخذ بحكم الناقد على الراوي، ومثاله عَبَاية بن رَدَّاد، فقد اختلف فيه الأئمة، فمال أحمد والبخاري والبيهقي إلى الجمع بين عباية بن رَدَّاد التيمي، وعباية بن رِبعْي الأسدي الكوفي، فجعلوه شخصًا واحدًا، أما أبو حاتم وابن حبَّان فقد فرقا بينهما، وأمثلة هذه الحالة كثيرة، وتحتاج إلى مزيد نظر واجتهاد في ترجيح قول على آخر.

ج. الالتباس من الناقد، فيجيب عن راوٍ على الرغم من تمييز الرواة، ومثاله ما قاله البَرْذَعي: "وسئل – أي أبو زرعة – عن موسى بن عُمير، وأنا شاهد، فقال: لا بأس به، فقلت له: تقول هذا في موسى بن عُمير وقد روى عن الحكم ما روى؟ قال: ليس ذاك أعني، إنما أعني الذي روى عنه وكيع، ويحدث عن عَلْقَمة بن وائل، وهو لا بأس به، أما الذي ذهبت إليه فضعيف".[2]

د. عدم فهم العبارة المشتركة ودلالتها عند كل إمام، فقد يصطلح الإمام لنفسه عبارة أو لفظًا يقصد به شيئًا معينًا، ويرد مثله عند إمام غيره، ويكون مراده مختلفًا عنه، لذلك وإن كان النص ثابتًا فإن دلالته لا تثبت من حيث حمل مراد كل إمام على قول الآخر

---

[1] **تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)**، ج2، ص240.

[2] الهاشمي، **أسئلة البَرْذَعي لأبي زرعة**، ج2، ص531.

ومراده، ومثاله ما قاله الذهبي: "وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: ليس بالقويّ، يُريد بها أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبت، والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: ليس بالقوي، ويريد أنه ضعيف".[1]

منشأ الخطأ في النصوص والأقوال وعدم ثبوتها

عند دراسة حديثٍ ما؛ لا بُدَّ من المرور على نصوص النقاد وأقوالهم سواء في الرواة أم المرويات، وسيُعتمد عليها في الحكم، وكلما كان لدى المرء سعة اطلاع ودراية واشتغال بعلوم الحديث، فسيلاحظ الخطأ الوارد في هذه النصوص؛ لذلك ينبغي له معرفة منشأ هذا الخطأ، حتى يعرف طريقة معالجته وتعامله مع هذا النص.

ومن الممكن أن يكون منشأ الخطأ من:

1. **الناقد:** قد يتطرق الشك إلى القارئ حين قراءته نصوص الناقد في الراوي، فيتنبه إلى خطأ ما من خلال ملاحظته التناقض في أقواله، أو مخالفته أقوال غيره من النقاد، قال المنذري: "واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص؛ اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح؛ اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحًا في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك؛ كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرًا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلاً له عن غيره بطريقه، والله عز وجل أعلم"،[2] نعم؛ قد يجتهد الإمام في حكمه على الراوي، ولكن حين يخالف الجمهور من النقاد فإن قوله لا يثبت في حق الراوي، وكذا إذا اختلفت

---

[1] الذهبي، محمد بن أحمد، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، (دمشق: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412هـ)، ج1، ص83.

[2] المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (دمشق: مكتب المطبوعات الإسلامية، د.ط، د.ت)، ج1، ص83.

أقواله في الراوي، فإن الثابت من كان متأخرًا، وإلا فتطرح أقواله؛ قال السخاوي: "وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده"،[1] وقد ذكرت مثالاً على ذلك سبق في سلامة النص عند الحديث عن خطأ الناقل عن الناقد، وكذلك عدم أهلية الناقد لعدم اكتمال شروط النقد فيه، وقد تقدم مثال ذلك في الحديث عن أهلية قائل النص.

2. **الناقل عن الناقد:** الخطأ في النصوص والأقوال قد يكون منشؤه الأول هو الناقد، ولكن الناقل عنه هو معرض أيضًا للشك في صحة نقله وثبوته، فسلسلة الناقلين لهذا القول والنص رجالُ إسناد أي خبر تجب فيهم شروط الصحة والقبول، قال المزّي: "ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدمنا من الأئمة في ذلك، وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله، فما كان من ذلك بصيغة الجزم، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسًا، وما كان منه بصيغة التمريض، فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر، فمن أراد مراجعة شيء من ذلك أو زيادة اطلاع على حال بعض الرواة المذكورين في هذا الكتاب، فعليه بهذه الأمهات الأربعة فإنا قد وضعنا كتابنا هذا متوسطًا بين التطويل الممل والاختصار المخل"؛[2] لذلك كانوا يهتمون في معرفة حال ناقلي النصوص والأقوال حتى يتأكدوا من سلامة النص وثبوته، وقد سبقت أمثلة خطأ الناقل عن الناقد في سلامة النص عند الحديث عن علة في الناقل.

3. **اختلاف النسخ:** من المهم جدًّا الاطلاع على النسخ والأصول والروايات إذا وجدت في كتب مختلفة، والمقارنة بينها؛ للاطلاع على سلامة النص وثبوته من دون خطأ أو نقص، وهذه مسألة دقيقة ربما قد لا يتنبه إليها القارئ، فتكون بعض العبارات متناسقة مرتبة، فلا يُلاحظ فيها السقط والخطأ، فينسب القول إلى غير قائله، أو يحكم على الخبر

---

[1] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، (القاهرة: مكتبة السنة، ط1، 2003م)، ج2، ص132.

[2] المزّي، **تهذيب الكمال**، ج1، ص153.

بغير دقة، وهذا لا يُتنبه إليه إلا من خلال مقارنة النسخ والمرويات، ولذلك نجد بين فينة وأخرى طبعات عدة لكتاب واحد بسبب وقوف بعض المحققين على نسخ وأصول للمؤلفين فيها مزيد إيضاح، أو لوجود أخطاء في التحقيقات الأولى، وقد ذكرت أمثلة اختلاف النسخ في سلامة النص عند الحديث عن خطأ المتعاملين مع النصوص.

4. **المؤلفون والباحثون:** لا يتوقف منشأ الشك في صحة النص وثبوته عند قائليه وناقليه، أو عند نسخهم وكتبهم، ولا في العصور المتقدمة، وإنما هي مشكلة متجددة حتى وقتنا، وذلك من خلال الوقوف على بعض أخطاء المؤلفين والباحثين، وتعاملهم مع النصوص والأقوال في نسبتها إلى قائليها، أو في فهمهم إياها، أو تحقيقها وسلامتها، والأمثلة ذُكرت في سلامة النص عند الحديث عن خطأ المتعاملين مع النصوص.

طرق الكشف عن الأخطاء وعدم ثبوت النصوص والأقوال

بعد الحديث عن أهمية التأكد من ثبوت النصوص والأقوال، ومعرفة منشأ الخطأ فيها؛ يتبقى معرفة طرق الكشف عن هذه الأخطاء وعدم ثبوت هذه النصوص والأقوال، فهناك عدة طرق ممكنة؛ منها:

1. **الناقد نفسه:** وذلك من خلال إقرار الناقد بنفسه بأن هناك خطأ في النص، إما بعدم ثبوته كليًا، وإما بأن فيه سقطًا، أو سوء فهم، وهذه أقوى طرق الكشف عن الخطأ، وقد تقدم مثاله في نسبة النص إلى قائله (ما جاء في ترجمة محمد بن ثابت العَبْدي).

2. **الإمام في الفن:** يصبح لدى المتمرس والخبير في علم الرجال ملكةٌ ذوقية في معرفة النصوص والأقوال، قال الخطيب البغدادي: "وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ فَيَعْرِفُ الْبَهْرَجَ وَالزَّائِفَ وَالْخَالِصَ وَالْمَغْشُوشَ وَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ"؛[1] لذلك قد ينص إمام عارف بهذا الفن على خطأ في

[1] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ط، د.ت)، ج2، ص255.

نص من النصوص، وقد تقدم مثاله في الحديث عن سلامة النص (ما تعقب به المزّي أبا عبيد الآجُرِّي).

3. **مقابلة النسخ ومقارنة المرويات**: المقابلة والمقارنة عملية علمية قديمة، فقد كان رواة الحديث يعملون بها لمعرفة ما إذا كان هناك خطأ أو سقط أو نقص في نسخهم، ولا تزال هذه العملية جارية إلى يومنا، ولا سيما في مجال تحقيق المخطوطات، بل عملية التأليف وكتابة الأبحاث أيضًا، ومن خلالها تُبين الأخطاء والتصحيفات والتحريفات التي قد تغير في سياق النصوص، وقد تقدم مثاله في الحديث عن سلامة النص (ما جاء في نص البَرْذَعي عن أبي زرعة، وتعامل ابن رجب مع النص).

4. **القرائن تدل على الخطأ**: نصوص النقاد وأقوالهم – كما ذكرت سابقًا – كسائر الأخبار؛ يحتف بأقوالهم من القرائن ما يدل على عدم ثبوتها أو صحتها، كالتفرد والمخالفة وغيرها من الدوافع الشخصية التي تدل على عدم صحة النص، أو ما يدعو إلى طرحه، ومثاله ما جاء في أهلية قائل النص (ما قاله شعبة في سعد بن إبراهيم الزهري المدني).

أسباب عدم ثبوت النص

يُمكن حصر هذه الأسباب فيما يأتي:

1. **الأخطاء البشرية**: تقدم بيان أن نصوص النقاد وأقوالهم في الرجال كسائر الأخبار، بل من أشدها؛ لذلك يعتري النقاد أو الناقلين عنهم ما يعتري غيرهم من الأخطاء والزلات التي تؤثر في ثبوت النص، ومن أهم الأخطاء البشرية التي تؤثر في ثبوت النص:

أ. الغفلة، فتجد الناقد يغفل حين سؤاله، أو الناقل عنه يغفل حين ينقل كلام الإمام، فلا يثبته، أو الناسخ أو الباحث يغفل في أثناء نقله ونسخه وتحقيقه.

ب. الوهم، فتجد الناقد يَهِمُ في الأسماء أو في ذكر حال الراوي، وكذلك الناقل عنه، أو النساخ والباحثون والمؤلفون.

ج. سبق النظر، وهذه تكثر في حالات النسخ والمطالعة والمقابلة وضعف السمع، وتكون غالبًا في حالة سؤال الناقد فلا يسمع السؤال بوضوح، أو سماع الناقل عنه فلا يسمع الجواب كما ينبغي، فينتج عن هذه الأخطاء الاختلاف، والتناقض، والسقط في النصوص، أو التصحيف، والتحريف، وأمثلة الأخطاء البشرية كثيرة منها ما تقدم في دلالة النص.

2. **الالتباس:** قد يلتبس على الناقد راوٍ بآخر، فيجيب السائل بناءً على هذا الالتباس، وقد يكون هذا الالتباس جمعًا بين راويين، أو تفريقًا بين راوٍ واحد، وكذلك يدخل في هذا الالتباس اتفاق الرواة في أسمائهم أو كناهم أو ألقابهم خطًا واختلافها لفظًا، وكذلك إذا لم ينسب الراوي فيلتبس على الناقد من هو، ومنها أيضًا من نسب إلى أبيه أو جده وغيرها من هذه الأنواع، وقد تقدم ذكر أمثلة ذلك كما جاء في سلامة النص ودلالته.

3. **التناقض:** مرت سابقًا عبارة ابن أبي حاتم في أن بعض الأقوال متضاربة، وأن هناك من الأقوال ما لا يصلح بحال الراوي، فهذا يشير إلى عدم ثبوت هذا النص، سواء كان هذا التناقض والتضارب في الأقوال صادرًا من إمام واحد أم من عدة أئمة، وأما اجتهاد الراوي وتغير رأيه، فإن ثبت ذلك فإن قوله الجديد هو الثابت وما قبله مطروح، وقد ذكرت أمثلة ذلك كما في سلامة النص وخطأ المتعاملين معه.

4. **عدم أهلية الناقد:** لا يعتبر قول الإمام ولا يؤخذ به ما لم تكتمل فيه شروط الناقد، وإن الخلل بأي شرط منها مدعاة إلى التوقف والنظر في قوله، ومدى موافقته قولَ غيره، وأهم شروط النقد التي يجب توفرها في الناقد:[1]

أ. تقوى الله عز وجل والورع، فلا يتكلم بجرح ولا تعديل من أجل أمور شخصية وغيرها.

ب. أن يكون يقظًا، فلا يغتر بحال الرواة.

ج. الاعتدال في الكلام في الرجال، فلا إفراط ولا تفريط في الجرح والتعديل.

---

[1] العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ج1، ص53؛ أبوشهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ج1، ص386.

د. أن يكون ثقة أمينًا، فلا يقبل القول من كذاب أو فاسق أو ضعيف.

هـ. المعرفة الواسعة في المرويات والطرق لتُمكِّنه من سبر مرويات الرواة ومقارنتها للتوصل لحال الراوي.

و. أن يكون عارفًا بالنقد والجرح والتعديل وأسسه وقواعده.

قال الذهبي: "فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا ... ولَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

قال الله تعالى عز وجل: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا، وإلا فلا تتعنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي والمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله، فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت ألا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب"،[1] وأمثلة ذلك جاءت في أهلية قائل النص كما تقدم.

5. **علل السند:** بما أن أقوال الجرح والتعديل كسائر الأخبار، فإنه يعتري أسانيدها ما يعتري أسانيد المرويات من الضعف والانقطاع والتفرد والمخالفة وخطأ الثقة، وقد قال ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطًا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، سالما من أسباب

[1] الذهبي، محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج1، ص10.

الفسق وخوارم المروءة، متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه"،[1] وأمثلة علل السند والأخطاء المتنية كثيرة سبق ذكرها.

6. الأخطاء المتنية: أقوال الجرح والتعديل معرضة للتصحيف والتحريف والسقط، لذلك تأتي بعض المتون فيشعر القارئ بأن فيها خطأ، وتكمن خطورة الخطأ في المتون حين يكون الخطأ متمشيًا مع العبارة، فإن مثل هذه الأخطاء لا يمكن كشفها إلا بمقارنة النسخ، أو الاطلاع الواسع بأحوال الرواة والنقاد؛ ليشعر أن هذا القول خاطئ.

خاتمة

توصَّل هذا البحث إلى جملة من النتائج؛ أبرزها:

- أهمية نصوص النقاد وأقوالهم في علم الحديث الشريف، ومدى أهمية التأكد منها.
- للتعامل مع النص خطوات تتمثل في: معرفة مكانة القائل، ونسبة القول إليه، وسلامة النص، ومعرفة دلالته، ومنشأ صور الخطأ من هذه الخطوات.
- قد ينشأ الخطأ من النقاد أنفسهم أو الناقلين عنهم أو النسخ.
- يُكشف عن الأخطاء بتصريح من الناقد نفسه، أو نص إمام معتبر، أو مقابلة النسخ.
- تنحصر أسباب عدم ثبوت النص في: الأخطاء البشرية، والالتباس، والتناقض، وعدم أهلية الناقد، وعلل السند، والأخطاء المتنية.

المراجع: References:

'Abd al-Latif, Abdul Aziz bin Muhammad, *Ḍawābiṭ al-Jarḥ wa al-Ta'dīl,* (Riyadh: Maktabat al-'Ubaykān, 2nd edition, no date).

Ibn 'Adī, 'Abdullah, *Al-Kāmil fi Ḍu'afā' al-Rijāl*, ed. Adil Ahmad Abdul Maujud anad Ali Muhammad Mu'awwad, and Abdul Fattah Abu Sunnah, (Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ālamī, 1st edition, 1997).

Abū Shahbah, Muḥammad bin Muḥammad, *Al-Wasīṭ fī 'Ulūm wa Maṣṭalaḥ al-Ḥadīth*,

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، 1986م)، ج1، ص104.

(Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabi, no date).

Al-'Asqalānī, Aḥmad bin 'Alī ibn Ḥajar, *Nuzhat al-Naẓar fī Tawḍīḥ Nukhbat al-Fikar fi Muṣṭalaḥ Ahl al-Athar,* ed. Abdullah bin Dhaif Allah al-Ruhaili, (Riyadh: Maṭba'at Safīr, 1st edition, 1422).

Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, *Mīzān al-I'tidāl fi Naqd al-Rijāl,* ed. Muhammad al-Bajawi (Beirut: Dār al-Ma'rifah, 1st edition, 1963).

Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, *Al-Mūqiẓah fī 'Ilm Muṣṭalaḥ al-Hadīth*, ed. Abdul Fattah Abu Ghuddah, (Damascus: Maktabat al-Maṭbū'āt al-Islāmiyyah, 2nd edition, 1412).

Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, *Tadhkirat al-Ḥuffāẓ* (Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ālami, 1st edition, 1998).

Al-Fasawī, Ya'qūb bin Sufyān, *Al-Ma'rifah wa al-Tārīkh*, ed. Akram Ziya' Al-Umari (Beirut: Mu'assasat Al-Risālah, 2nd edition, 1981).

Al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad bin Ya'qūb, *Al-Qāmūs al-Muḥīṭ*, ed. Maktab Taḥqīq al-Turāth fī Mu'assasat al-Risālah (Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 8th edition, 2005).

Al-Hāshimī, Sa'dī bin Mahdī, *As'ilat Al-Barda'ī li Abū Zur'ah*, (Medina: 'Imadat al-Baḥth al-'Ilmī fī al-Jāmi'ah al-Islāmiyyah, 1982).

Al-Khaṭīb Al-Baghdādī, Aḥmad bin 'Alī, *al-Jami' li Akhlāq al-Rāwī wa Ādāb al-Sāmi',* ed. Mahmud Al-Tahhan, (Riyadh: Maktabat Al-Ma'ārif, no date).

Al-Lāḥim, Ibrāhīm bin 'Abdullah, *Al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*, (Riyadh: Maktabat Al-Rushd, 1st edition, 2003).

Al-Mizzī, Yūsuf bin 'Abd al-Raḥmān, *Tahdhīb al-Kamāl fi Asmā' al-Rijāl*, ed. Bashar Awad Ma'ruf, (Beirut: Mu'assasat Al-Risālah, 1st edition, 1980).

Al-Mundhirī, 'Abd al-'Aẓīm bin 'Abd al-Qawī, *Jawāb al-Ḥāfiẓ Abū Muḥammad 'Abd al-'Aẓīm al-Mundhirī al-Miṣrī 'an As'ilat al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*, ed. Abd al-Fattah Abu Ghuddah, (Damascus: Maktabat al-Maṭbū'āt al-Islāmiyyah, no date).

Al-Naysābūrī, Muslim bin Al-Ḥajjāj, *Al-Musnad al-Ṣaḥīḥ*, ed. Muhammad Fu'ad Abdul Baqi, (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, no date).

Al-Sakhāwī, Muḥammad bin 'Abd al-Raḥmān, *Fatḥ al-Mughīth bi Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth li al-'Irāqī,* ed. Ali Hussein Ali, (Cairo: Maktabat al-Sunnah, 1st edition, 2003).

Al-Tirmidhī, Muḥammad bin 'Īsā, *Al-Sunan,* ed. Ahmad Mohammad Shakir, Muhammad Fuad Abdul Baqi, and Ibrahim 'Awad, (Cairo: Maktabat Muṣṭafā Al-Bābī Al-Ḥalabī no date).

Al-'Uqaylī, Muḥamamd bin 'Amr, *Al-Ḍu'afā' al-Kabīr*, ed. Abdul Mu'ti Amin Qal'aji, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilamiyyah, 1st edition, 1984).

Al-Zabīdī, Muḥammad bin Muḥammad, *Tāj al-'Arūs min Jawāhir al-Qāmūs,* (Kuwait: Dār Al-Hidāyah, no date).

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī Al-'Asqalānī, *Fatḥ Al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī*, ed. Muhib Al-Din Al-Khatib, (Beirut: Dar Al-Ma'rifa, no date).

Ibn Ḥanbal, Aḥmad bin Muḥammad, *Al-'Ilal wa Ma'rifat al-Rijāl (Riwāyat Al-Marwadhī)*, ed. Subhi Al-Badri Al-Samarrai (Riyadh: Maktabat Al-Ma'arif, 1st edition, 1409).

Ibn Abī Ḥātim, 'Abd al-Raḥmān bin Muḥammad, *Al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*, (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1st edition, 1952).

Ibn al-Ṣalāḥ, 'Uthman bin 'Abd al-Raḥmān, *Ma'rifat 'Ulūm al-Ḥadīth,* ed. Nur al-Din Itr,

(Damascus: Dar al-Fikr, 1986).

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukrim, *Lisān al-'Arab* (Beirut: Dār Ṣādir, 3rd edition, 1414).

Ibn Rajab, 'Abd al-Raḥmān bin Aḥmad, *Sharh 'ilal al-Tirmidhī,* ed. Hammam Abd al-Rahim Said, (Amman: Maktabat Al-Manār, 1st edition, 1987).

Ibn Saydah, 'Alī bin Ismā'īl, *Al-Mukhaṣṣaṣ,* ed. Khalil Ibrahim Jaffal (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1st edition, 1996).

Majma' al-Lughah al-Arabiyyah bi al-Qahirah, *Al-Mu'jam al-Wasit,* (Cairo, Dar Al-Da`wah, Dno date).

Wakī', Muḥammad bin Khalaf, *Akhbār al-Quḍāh*, ed. Abdul Aziz Mustafa al-Maraghi, (Cairo: Al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1st edition, 1947).

Yaḥyā bin Ma'īn, *Tarīkh Ibn Ma'īn (Riwāyat Aḥmad bin Muḥammad bin al-Qāsim bin Maḥriz)*, ed. Muhammad Kamil Al-Qassar, (Damascus: Majma' al-Lughah al-'Arabiyyah, 1st edition, 1985).

Yaḥyā bin Ma'īn, *Tārikh Ibn Ma'īn (Riwāyat 'Uthmān al-Dārimī*), ed. Ahmad Muhammad Nur Saif, (Damascus: Dār Al-Ma'mūn li al-Turāth, no date).

Yaḥyā bin Ma'īn, *Tārikh Ibn Ma'īn (Riwāyat Al-Dūrī)* ed. Ahmad Muhammad Nur Saif, (Riyadh: Markaz al-Baḥth al-'Ilmī wa Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, 1st edition, 1979).

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number(s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g. name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismāʿīl, *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number(s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should saved in Rich Text Format (RTF) and sent to tajdidiium@iium.edu.my

At-Tajdid

A Refereed Arabic Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 24 **1441/2020** **Issue No. 47**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Nasreldin Ibrahim Ahmed Hussien

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Editorial Board
Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Dr. Muhammed Saadu al-Jarf
Prof. Dr. Jamal Ahmed Bashier Badi
Prof. Dr. Waleed Fikry Faris
Prof. Dr. Majdi Haji Ibrahim
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Judi Faris Al-Bataineh
Assoc. Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Asst. Prof. Dr. Fatmir Shehu
Asst. Prof. Dr. Homam Altabaa

Language Reviser
Asst. Prof. Dr. Adham Muhammad Ali Hamawiya

Administrative Staff
Aida Hayati Mohd Sanadi